مع بدء تنفيذ برنامج تحديث الصناعة «1-4»

المواصفات القياسية الباب الذهبى لأسواق التصدير..

مع بدء تنفيذ برنامج تحديث الصناعة الوطنية تبرز أهمية بناء القدرة التنافسية للصناعة وحمايتها من الاغراق الخارجى واقتحامها لمجالات التصدير وهو مثلث صمودها أمام غزو المنتجات العالمية وما يطرأ من مستجدات على الساحة الدولية وتبدأ «صناعة وتكنولوجيا» من هذا العدد سلسلة من التحقيقات الصحفية عن منظومة التحديث متناولة المواصفات القياسية، التعليم الهندسى، الفنى، الموارد البشرية.

وتناقش فى هذا العدد أهمية المواصفات القياسية بحيث تتلاءم مع التطورات المتلاحقة التى تسمح باستيعابها ومسايرتها بما لا يفقد المنتج المصرى قدرته التنافسية المأمولة.

يقول دكتور نادر رياض مستشار لجنة الصناعة بمجلس الشعب ورئيس شركة بافاريا مصر عند اعداد المواصفات القياسية المصرية يجب مراعاة الظروف المناخية، العوامل البيئية وأنماط الاستخدام المحلية وهى من العوامل المشددة، التى غالبا ما تغيب عن حسبان الأيزو والمواصفات الأجنبية الأخرى.

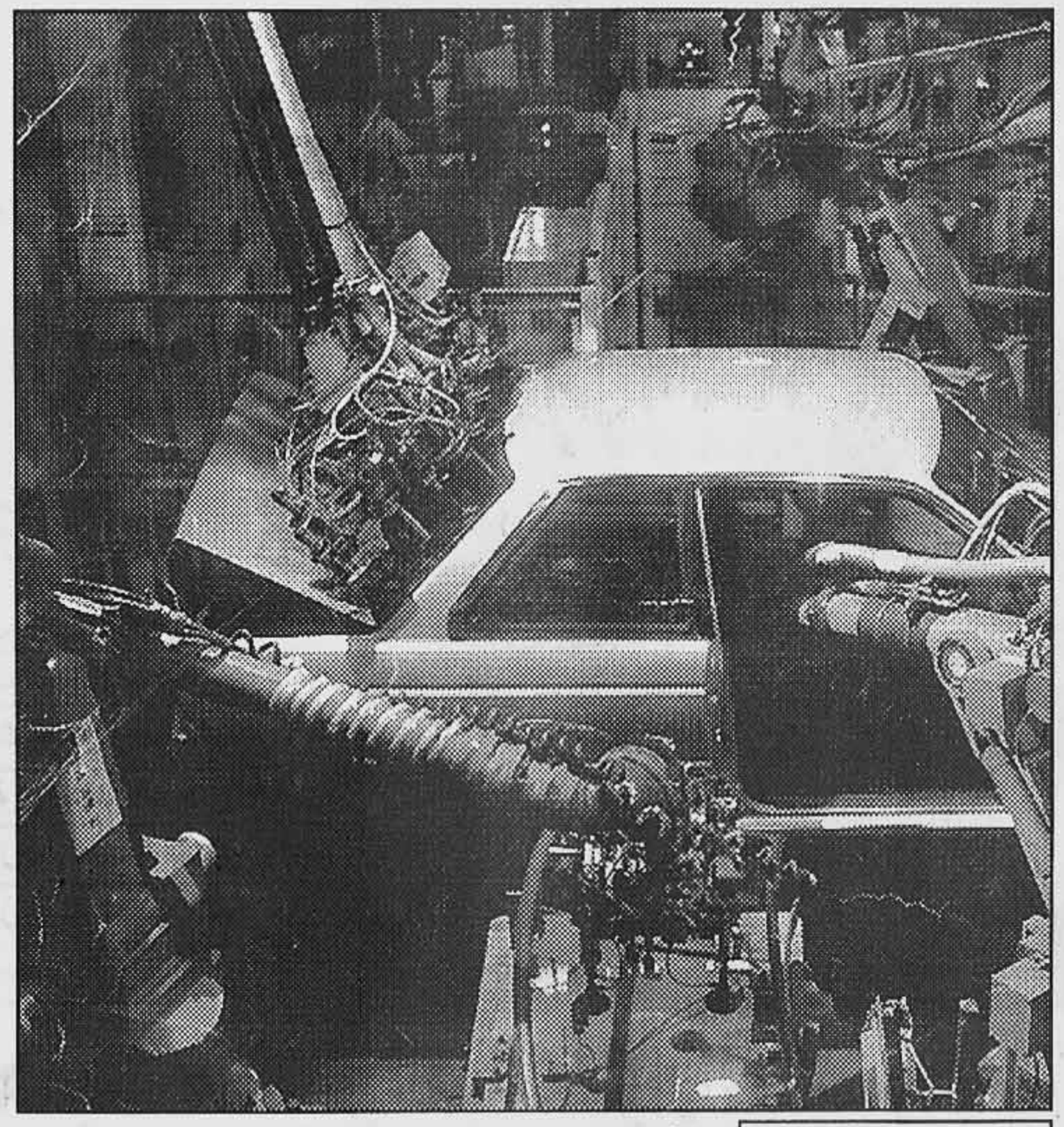

نادر رياض

ويوضح د. نادر رياض أن الأخذ الحرفى بمواصفات بعينها يفتح السوق المصرى أمام الواردات الأجنبية فى مستوياتها المتدنية سعرا وجودة دون رادع لما تتسم به تلك المنتجات من اغراق هدام للمنتجات المصرية ويسبغ على المورد الاجنبى رعاية لا تتمتع بمثلها الصناعة المصرية فى أسواق التصدير الخارجية، خير إعلان عن سلعة ما هو ان توصف بأنها مطابقة لمواصفة عالمية معينة مثل DIN الالمانية أو BS البريطانية أو ASTM الأمريكية، لذلك فالوصول بمنظومة المواصفات القياسية المصرية لمستوى الاسم العالمى يتيح للمنتجات المصرية فرصا تصديرية مؤكدة، المفتاح السحرى لأسواق التصدير المأمولة هو ان تصبح ESS رمزاً من رموز الثقة والجودة فى الوعى التجارى الدولى.

تطوير المواصفات

ويلزم عند تطوير المواصفات القياسية المصرية ان تراعى الظروف البيئية لأسواق التصدير المحتملة، فعلى سبيل المثال ان مواصفات الأيزو للمنتجات غير كافية لفتح الاستيراد أمام الدول الأوروبية والأمريكية التى تتمسك بمواصفاتها القومية ولا تأخذ بمواصفات الأيزو للمنتجات فى وارداتها وحتى تتمكن المواصفات القياسية من أداء دورها المنوط بها كأداة لازمة لتطوير الصناعة المصرية من جهة وحاكمة لوسائل حمايتها من الاغراق الخارجى من جهة أخرى فضلا عن تأهيلها للتعامل مع أسواق التصدير لابد من اثراء لجان وضع المواصفات القياسية بالخبرات العلمية والعملية، تحديث معايير ومواصفات أعضاء اللجان القومية ومنحهم البدل المناسب واستكمال المواصفات القياسية المصرية للسلع والمنتجات الأساسية ووضع مواصفات السلع التى لم يتم وضع مواصفات قياسية لها مع اعطاء أهمية خاصة لمواصفات الخامات والمنتجات نصف المصنعة والصناعات المغذية، تحديث المواصفات القياسية المصرية خاصة ما تم مرور فترة زمنية طويلة على اصداره والتوجيه بتجنب الترجمة الحرفية لمواصفة عالمية بعينها والتأكيد على أن وضع وتحديث المواصفات القياسية المصرية يجب ان يراعى مبدأ التجانس مع المواصفات العالمية بصفة عامة مع الاحتفاظ بحق الاختلاف معها أو ادراج بنود لا تتطابق معها تماما حيثما تكون لذلك ضرورة لها ما يبررها فى الواقع المصرى.

وتفعيل التطبيق الفعلى الجاد للمواصفات القياسية من خلال تنسيق أنشطة التعاون بين جميع الجهات المعنية مثل وزارة التموين (مكافحة الغش التجارى) ومصلحة الرقابة الصناعية وهيئة التوحيد القياسى، مصلحة الكيمياء وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات، دعم معامل هيئة التوحيد القياسى وتوفير معدات الاختبار.

وإعادة النظر فى نظام منح التراخيص الصناعية وتجديدها تلقائيا دون النظر فى مدى استيفائها للاشتراكات الصناعية الضرورية ومطابقة المواصفات القياسية الملزمة بما يحقق التوازن المطلوب بين تسهيل الإجراءات من جهة وبين توافر الحد الأدنى من الامكانات البشرية والمادية التى تضمن تحقيق المستوى المقبول من الجودة من جهة أخرى، تطوير العمل بنظام اعتماد النماذج الأساسية للأجهزة والمنتجات الهندسية بحيث يشمل مراجعة واعتماد الخامات ومستلزمات التصنيع ومراجعة نظم وامكانات توكيد الجودة ومراجعة واعتماد عينات تامة الصنع بصورة دورية وإنشاء نظام القيد بالسجلات Listing للصناع والمنتجات المطابقة للمواصفات القياسية بحيث يتاح هذا لسجل بعد تجديده سنويا لجميع الجهات للاسترشاد به والعمل على توجيه الجهات الحكومية وقطاع الأعمال العام وجميع جهات إدارة المال العام بقصر مشترياتها الحكومية على السلع والمنتجات المطابقة للمواصفات القياسية المصرية وتشديد العقوبات القانونية على مخالفات عدم المطابقة وحالات الغش أو الاعتداء على علامات المطابقة والجودة التى تمنحها هيئة التوحيد القياسى وتوفير الحماية للملكية الفكرية بجميع تطبيقاتها.

هيئة مستقلة

ويؤكد مصطفى زكى رئيس الشعبة العامة للمستوردين باتحاد الغرف التجارية انه على الرغم من انشاء هيئة مستقلة منذ أكثر من 40 عاما (الهيئة العامة للتوحيد القياسى) لوضع المواصفات المصرية القياسية لجميع الخامات والعمليات الفنية والأجهزة والآلات ووحدات القياس والمعايرة والمصطلحات والرموز الموحدة وتكون هى المرجع القومى لجميع شئون التوحيد القياسى وذلك طبقا للقانون رقم 2 لسنة 1957 بانشائها ورغم ما للمواصفات القياسية من أهمية بالغة خاصة بالنسبة للسلع الغذائية حيث انها يجب ان تحدد النسب والمكونات والمواد المضافة ومكسبات الطعم واللون والرائحة ونوعية العبوات أو الاغلفة وأيضاً الظروف التى يجب توافرها خلال الانتاج والنقل أو التخزين أو العرض وذلك حماية للمشترى من الغش ولحسن الحظ ان حماية الصحة جاءت فى كثير من الأحوال فى سياسة الحماية من الغش وتشمل هذه الحماية حماية المستهلك من اخطار كيميائية تشمل مضافات الأغذية ومبيدات الآفات وتلوثات كيميائية أخرى واخطار متزايدة بفضل العوامل الميكروبيولوجية بسبب اتساع التجارة العالمية، وأشار إلى انه رغم ما يشهده العالم فى السنوات الأخيرة من تقدم رائع فى كل مجالات تكنولوجيا صناعة السلع وخاصة السلع الغذائية وما يتبع ذلك من تحقيق مرونة أكبر للمواصفات القياسية للأغذية بغرض حماية المستهلك وللمساعدة على تطور التجارة فى الأغذية. فانه من الملاحظ ان عدد المواصفات الفنية القياسية المقررة فى الوقت الحاضر فى مصر محدود بالمقارنة بالدول الأخرى كما انه لا يجرى تحديث هذه المواصفات بصفة مستمرة وبالسرعة الواجبة لمواكبة تطورات التكنولوجيا والمعارف العلمية فضلا عن انها مواصفات وضعت اصلا مستهدفة مستوى متواضعا من الجودة لعدم وجود مواصفات قياسية محددة لها.

عدم التقيد

وأضاف انه مازال الكثير من السلع ينتج فى مصر دون التقيد بأية مواصفات قياسية لها بل ينتج طبقا لطريقة ومعايير ومكونات يضعها كل منتج لنفسه داخل مصنعه فقط بل ويعتبرها سر المهنة الأمر الذى أدى فى السنوات الأخيرة إلى معاناة المنتجات الغذائية المصرية معاناة شديدة على مستوى التجارة الخارجية والداخلية.

فقدان الثقة

وقال عبدالعليم نوارة رئيس غرفة القاهرة السابق انه أدى عدم وجود مواصفات قياسية لبعض السلع وعدم تحديث الموجود منها بالسرعة الواجبة لمواكبة تطورات تكنولوجيا العصر المذهلة إلى فقدان الثقة لدى المستهلكين فى جودة وأمان السلع كما أدى إلى بعض الممارسات الخاطئة فيما يتعلق باستخدام مضافات الأغذية الكيميائية التى تستخدم لحفظ الغذاء وتزيد من قيمته أو تجعله جذابا لذيذ المذاق اذ ان كثيرا ما يساء استخدام هذه المواد لاخفاء رداءة الأغذية أو لجعل الغذاء يبدو أفضل أو أكثر قيمة عما هو فى حقيقته نتيجة لعدم وجود قوائم تفصيلية مرفقة بهذه المواصفات تحدد المضافات المسموح بها ومستويات استخدامها.

وكذلك قوائم تشمل المضافات غير المسموح بها كحماية للمستهلك من الغش وحماية الصحة وامان غذائه.

وأضاف: كما لايزال المزارعون والمستهلكون مستهدفين للغش عن طريق الاوزان والمقاييس ففى كثير من المناطق لاتزال فيها الموازين غير معايرة وفى حالة الحاصلات الزراعية قد يصل الخطأ فى الوزن إلى 50٪ وتشترط معظم قوانين الأغذية الحديثة اعلانا دقيقا للمحتويات الصناعية المعبأة والمعايرة الدورية للموازين والمقاييس.

ومن العرض السابق يتضح أن اصدار مواصفات فنية قياسية للسلع الغذائية سواء المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج أمر حيوى وضرورى لحماية المستهلكين ولتسهيل التسويق المنظم للأغذية.

التسويق المنظم

ويقول محسن التاجورى عضو شعبة المستوردين ان المواصفات القياسية تساعد فى تسهيل التسويق المنظم للسلع وتتضمن المواصفات القياسية لأية سلعة أن يكون موصوفا وصفا تاما ودقيقا ويجب توضيح مجال تطبيق المواصفة أى ما إذا كانت تطبق محليا أو اقليميا أو دوليا ويجب تحديد تركيبها الرئيسى وعوامل الجودة فيها وينبغى ان تتضمن كلا من المكونات الاختيارية والالزامية مع أية مستويات دنيا أو قصوى للاستعمال وقد تحدد كذلك وسيلة التعبئة وأية حدود سماح فيما يتعلق بالعيوب ويجب ادراج بيان بالمضافات المسموحة مع الاشارة إلى قيود الاستعمال وقد تدرج ايضا مواصفات خاصة بالموازين والمقاييس كاشتراط الاعلام عن المحتويات الصافية من حيث الحجم أو الوزن، وأوضح انه قد تتضمن المواصفات القياسية فى بعض الأحيان احتياطات خاصة بالتخزين أو الاستعمال ولابد من تحديد طرق اخذ العينات وطرق التحليل المستعملة لضمان توحيد طرق الفحص وتفسير النتائج.

مساهمة الحكومة

واشار إلى انه يجب مساهمة الحكومة (هيئة التوحيد القياسى) ورجال الصناعة والتجار والعلماء والمستهلكين فى اعداد المواصفات القياسية وغالبا ما يتم ذلك من خلال لجنة أو مجموعة لجان وتساعد المواصفات القياسية للأغذية فى تسهيل التسويق المنظم للأغذية وكذلك فى التطبيق الفعال لقوانين الرقابة على الاغذية فبدون المواصفات القياسية للأغذية قد لا يستطيع المشترى الاطمئنان إلى ان الغذاء سوف يكون بالجودة التى يتوقعها ولا يستطيع التجار بالأسواق البعيدة شراء شىء عن ثقة ما لم تكن هناك مواصفات قياسية يمكنهم بواسطتها تحديد نوع وجودة الغذاء المراد توريده.

والارشادات التى تقدمها المواصفات تساعد المفتشين كما انها ضرورية للمسئولين عن تحليل الأغذية.

فبدون المواصفات لا يستطيع القائم بالتحليل معرفة التحليل الذى يجب اجراؤه وما إذا كانت نتائجه تشير إلى ان الغذاء مخالف أو مطابق ولا غنى لقاضى التحقيق أو المحكمة عن مواصفات قياسية تتخذ اساسا للحكم بمدى مخالفة الأغذية وفى غياب المواصفات القياسية قد ترفض المحاكم ادعاءات بغش الاغذية وعندما تطبق المواصفات القياسية الموحدة فانها تروج التجارة بما يعود بالنفع فى النهاية على المنتج والمصنع والتاجر والمستهلك كما يمكن ان تكون أداة قوية فى رفع مستوى جودة الأغذية كما ان المواصفات القياسية تسهل حركه التجارة الدولية.

جودة المنتج

يقول مدحت شعبان عضو شعبة المصدرين ان جودة المنتجات ستكون الركيزة الأساسية للمنافسة المحلية والعالمية.. حيث يستلزم الامر وجود مواصفات عامة لتيسير التجارة الدولية خاصة ان ازالة الحواجز الجمركية مقترنة بتبنى مواصفات قياسية دولية.

وأضاف شعبان ان مفهوم الجودة قد طرأ عليه تغيير جوهرى منذ السبعينات فلم تعد الجودة هى مجرد مطابقة المنتجات لمواصفات قياسية محددة وانما امتد مفهوم الجودة ليشمل رغبات ومتطلبات السوق مشيرا إلى ان مفهوم الجودة يتميز بالاستناد إلى خامات سليمة والرقابة على الجودة للتأكد من مطابقة الانتاج لمواصفات قياسية محددة، وهذا يوضح لنا ضرورة الاتجاه للانتاج طبقا للمواصفات القياسية.

ويقول صفوان ثابت رئيس شركة جهينة وعضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات المصرية ان خسائر الاقتصاد الوطنى تكون كبيرة فى حالة عدم تطبيق الرقابة السليمة على جودة المنتجات الغذائية على سبيل المثال - وعدم المحافظة على مكانة المنتجات الوطنية فى السوق الدولية فى وجه المنافسة الرهيبة.. الأمر الذى يتطلب معه تطوير المواصفات الفنية القياسية المصرية بما يتماشى مع اشتراطات التغذية السليمة ومسايرة التقدم التكنولوجى المذهل فى مجال صناعة وتجارة الغذاء وبما يساير ويتوافق مع المواصفات القياسية العالمية.

الح إلى ان الأمر يستدعى سرعة تطوير المواصفة بشكل عام بما يتماشى مع اشتراطات العمل السليمة.

دكتور نادر رياض:

هذه هى الوصايا العشر لانطلاق الصناعة إلى عالم التصدير

رجال الأعمال والمستثمرون:

تغيير المواصفات القياسية للسلع المحلية ضرورة حتمية